الفصل الثالث

مجلس الثورة ورمال السياسة المتحركة

صدام مجلس قيادة الثورة مع علي ماهر

سبق أن قلنا أن الثوَّار لم يكونوا طامعين في الحكم لذا فقد كانوا حريصين على إجراء انتخابات تأتي بمن يختارهم الشعب للحكم وقد صرَّحوا أن موعد إجراء الانتخابات في شهر فبراير ١٩٥٣ ، لكن علي ماهر كان متأكداً أن الانتخابات إذا أجريت قبل القضاء على الوفد فحتماً ستطيح به وتأتي بالوفد عدوه اللدود إلى الحكم لذا سعى إلى ترسيخ مركزه ، وإضعاف الأحزاب ، والقوى الأخرى ، ومنها قوة الجيش فهو " لا يريد أن يربط نفسه بشيء لأنه هو مقتنع فعلاً باللي قاله سليمان حافظ إنه إذا كان هناك ثورة فقد انتهت ". [١]

وبدأ الخلاف بين مجلس قيادة الثورة ووزارة علي ماهر يطفو على السطح فهناك رؤى مختلفة بالكامل ، وتصورات متباعدة جداً بين علي ماهر ووزارته ورجال الثورة ومجلس قيادتها لذا عندما أصدر علي ماهر بياناً يدعو فيه إلى تطهير الأحزاب لم يحدد فيه موعد للانتخابات كما كان متفقاً عليه مما اضطر مجلس قيادة الثورة أن يلاحق الصحف ببيان آخر مناقض له ، ومن هنا بدأ الصدام .

تهافت سياسي العهد القديم على رجال الثورة

لقد كان لتهافت رجال الأحزاب والساسة المحترفين على أعضاء مجلس قيادة الثورة ، وطعن بعضهم في بعض ، وكيد بعضهم لبعض أثر سيء على قادة الثورة فقد صدموا بهؤلاء الساسة فلم يكونوا يتخيلون أن هؤلاء الزعماء الذين فتنوا بهم في أيام الصبا والشباب يكونون بهذا القدر من الضعف أمام سلطان الحكم .

والحقيقة كما بينا فإن للدكاترة الذين عَهِدَ إليهم رجال الثورة بتوليد النظام هم الذين أوقعوا بهؤلاء الساسة ، وليس هذا معناه أن كل الساسة كانوا فوق مستوى الشبهات فقد راح بالفعل كثير منهم يتزلف لهؤلاء الضباط .

([1]) محمد حسنين هيكل برنامج " مع هيكل " الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٤.

ودونك هذه القصة التي ساهمت مع غيرها في ازدراء قادة الثورة للساسة المحترفين كما يرويها هيكل : " دعا علي ماهر ضباط القيادة لغداء على الذهبية الحكومية محاسن وهي راسية في الباب الخلفي لنادي الجزيرة على النيل ودعا إلى هذا الغداء أيضاً مجموعة من وزارته والسنهوري باشا وسليمان حافظ ليذيب الغربة بين قادة الثورة والوزارة لكن في رأيي إن هذا الغداء على ظهر الذهبية محاسن جاب نتيجة عكسية تماماً لأن السياسيين يومها بالغوا في الحفاوة بالضباط إلى درجة أنا شفت وزراء عمَّالين يجروا يرتبوا أطباق للضباط ووزير بيقول لحد يا حضرة الصاغ مش عارف أعمل لك إيه ويا حضرة البكباشي أقدر أجيب لك إيه والأطباق رايحة وجاية والوزراء هم اللي بيتولوا الخدمة، في مرات تمارس فيها فنون العلاقات العامة لكن بطريقة بدائية إلى درجة إنها تجيب أثر عكسي، أنا شفت الحرج اللي على وش جمال عبد الناصر وهو يرى وزراء.. المفروض إن في الانضباط العسكري موجود شيء لم يتنبه له الساسة لسوء الحظ، موجود إنه فيه حدود للتصرف وفيه نوع من المراتبية إذا حبينا نقول وإنه أي حد في رتبة أعلى ممكن يبقى راجل مؤدب جداً ويبقى ملتزم لحدوده ، لكن الرتب الأقل تبقى عارفة كيف تتعامل مع ده وحتى إذا اختلَّت الأحوال في لحظة، العسكريين هنا عندهم رؤية مختلفة للمدنيين، هؤلاء الشباب وهم بيتعاملوا مع وزراء عندهم تجربة طويلة أو هم كده متصورين وباشوات كلهم وأولاد ناس ، على أي حال دول دخل الضباط برهبة إلى الباخرة محاسن ثم خرجوا باستخفاف شديد جداً إلى درجة إني لقيت جمال عبد الناصر عاوزني أركب معه عربيته.. عربية جيب كانت لسة وقتها وبالفعل ركبت، هو ركب وهو ساق وعبد الحكيم قاعد جنبه وأنا قعدت وراء وكمال الدين حسين قاعد جنبي في العربية الجيب وإذا أول حاجة جمال عبد الناصر بيقولها.. بيقول له حاجة غريبة جداً، أنا عمري ما تصورت إن الوزراء ممكن يشتغلوا وقال حاجة وصف معين.. إيه ده؟ لكن تعليقه ما خرج به من هذه المحاولة للتأثير عليه والعلاقات العامة أنا باعتقد إنه كان تأثير شديد السوء. " (١)

دوافع حلم عبد الناصر بالسلطة

أنا أعتقد أن صدمة قادة الثورة في الفقهاء الدستوريين بعد عبثهم بالدستور والحياة النيابية لإقصاء رجال الأحزاب وخاصة الوفد عن الحكم والانفراد هم به، وتزلُّف السياسيين القدامى إلى قادة الثورة سعياً للوصول للحكم قد حدا ببعض ضباط مجلس قيادة الثورة إلى الحلم بالسلطة ، ولكن الذي كان يحول دون تحقق هذا الحلم عقبتان

---

(1) محمد حسنين هيكل برنامج " مع هيكل " الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٤.

أولهما : الدستور والحياة النيابية ، وثانيهما : صورة السياسيين المحترفين العظام الذين كانت تعج بهم مصر في العهد الملكي تلك الصورة التي تجعل الوصول إلى منصب كبير في ظل هؤلاء الزعماء أمراً يشبه المستحيل ، فلما عبث أساطين الدستور بالدستور والحياة البرلمانية ، وتزلَّف رجال السياسة الكبار لضباط قيادة الثورة الصغار سقط هؤلاء الكبار من نظر عبد الناصر وشوِّهت صورتهم في ذاكرته ، ولم يعد حلمه بالسلطة مستحيلاً بل ممكناً وممكناً جداً أيضاً ؛ فهو رئيس التنظيم الذي قام بالثورة وطرد الملك ، وإذا كان لديه حاجز طبقي وتراتبي – على حد تعبير هيكل – فقد أزالته مشاهد هؤلاء الساسة والوزراء ، الوزراء الذين كانوا يقومون علي خدمته في حفلة الغداء والذين يطلبون وده ويتنافسون في إرضائه ويتصارعون على الحديث معه ، إذن أمر السيطرة على هؤلاء لم يعد مستحيلاً ، ولم يعد التفكير في استيلاء الضباط على مقاليد الحكم في مصر أمراً مستبعداً إذا كان عِلْيَة القوم المنوط بهم حكم البلاد على هذه الشاكلة .

ولقد عبَّر عبد الناصر عن هذا في خطبة له بشبرا الخيمة يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٣ حيث قال : " إننا لم نقم بهذه الثورة لكي نحكم أو نقود ، بل أقول أكثر من ذلك إنه كان من أول أهدافنا أن نعيد الحياة النيابية الحقة ، وقد نجحت الثورة وخرج الملك، وبدأنا ننفذ أول خطوة وهي إعادة البرلمان الذي كان منحلاً وبدأنا نتصل بهؤلاء الناس ، ولكننا فوجئنا بالمساومات والمطالب والمناورات والخداع ، كان الواحد منهم يجيء ويجلس معنا ، ثم يخرج ويقول : أنا حطيطهم في جيبي ، دول شوية عيال، حينذاك اتجهنا إلى تطهير البلاد وإقامة حكم يمثل المشاعر القومية، لقد جئنا بعلي ماهر إلى الحكم فوجدنا رابطة أصحاب الأملاك تطالب بإلغاء مشروع قانون تحديد الملكية الزراعية بكل جرأة وبكل صراحة ، فرأينا أن حكم هذا البلد لا يمكن أن يقوم على طبقة محترفي السياسة ومحترفي الحكم . " (١)

والحقيقة أن محترفي السياسة ومحترفي الحكم هؤلاء لم يكونوا كلهم متزلِّفين أو وصوليين إنما تلك كانت سمة الذين اتصلوا بقادة الثورة وكانت نيتهم هي كسب ثقتهم للوصول عن طريقهم للحكم الذي خبروه ومارسوه والجديرين به .

---

(1) من خطبة عبد الناصر التي ألقاها في شبرا الخيمة يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٣.

وكان من هؤلاء السياسيين أناس جديرون بالحكم حقّاً لما يتمتَّعون به من علم بأصول الحكم وخبرات سياسية واسعة وروح وطنية صادقة وحرص على مصالح البلاد لا شك فيه . ولو سمح للشعب باختيار حكامه لرأينا حكاماً عظماءَ ونظاماً حزبيّاً لا يقلُّ عن دول الغرب المتقدمة وحياة ديمقراطية حقيقية ، لكن الضباط قرروا أن يحكموا فكان ما سوف نذكره في حينه .

كيف أقيلت وزارة علي ماهر ؟

بدأ القانونيون يباعدون بين علي ماهر والضباط وفي هذا يقول هيكل : " أنا عايز أقول القانونيين في هذا الوقت لعبوا دوراً في المباعدة بدل التقريب ما بين الجسور دفع للضفاف لكي تباعد كل ضفة ما بينها وبين الضفة الأخرى وأظن بدءوا يلعبوا دور هنا .. أنا لا أستطيع أن أتَّهم أحد بأنه يتآمر وألا أستطيع أتَّهم أحد بأنه يعمل وقيعة، لكن طبيعة الأمور .. أنا مستعد أقول والشواهد قائمة أمامي حتى من مذكرات السنهوري وبوضوح أن في هذا الوقت أن السنهوري باشا بدأت تراوده أحلام إنه يبقى رئيس وزراء وهو طبيعة البشر خصوصاً وهو يرى الخلاف اللي بين القيادة وبين علي ماهر . " [١]

قصة الإصلاح الزراعي

فكرة الإصلاح الزراعي قديمة وبعد الثورة " تبناها جمال سالم بعد أن صقلت خلال لقاءات تمَّت بينه وبين أحمد فؤاد ودكتور راشد البراوي . " [٢]

وقد أكَّد محمد نجيب تبني جمال سالم لفكرة الإصلاح الزراعي فيقول : "كان جمال سالم هو أول من تبنَّى المشروع ، وكان وراء جمال سالم الدكتور راشد البراوي الذي كان على علاقة ببعض ضباط الجيش قبل الثورة خاصة ذوي الاتجاهات اليسارية منهم .. كان جمال سالم من أنصار تحديد الملكية ، وكان صديقه راشد البراوي يطالب بمصادرة أراضي كبار الملاك على قدر استطاعتنا ، دون أي تعويض ، وكان رأي رشاد مهنا التعويض ، وعدم تفتيت الملكية بتوزيع الأراضي على الفلاحين في حدود الخمسة أفدنة .

وكان علي ماهر أميل إلى فرض الضرائب التصاعدية بدلاً من تحديد الملكية.

([1]) محمد حسنين هيكل برنامج " مع هيكل " الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٤.
([2]) أحمد حمروش " ثورة ٢٣ يوليه " الجزء الأول مرجع سابق ص ٢٣٨.

وعرض المشروع على لجنة من مجلس الدولة يرأسها د. عبد الرزاق السنهوري فصاغه صياغة قانونية مناسبة إلا أن علي ماهر ظلَّ متردِّداً أكثر من سبعة أسابيع لكي يوقع على القانون .

وبسبب هذا التأجيل وقعت أول أزمة بيننا وبين علي ماهر .

فقد عقد علي ماهر مؤتمراً موسَّعاً حضره الأوصياء على العرش ، والوزراء في حكومته، وبعض من مجلس القيادة، وعدد من مستشاريه، وأعضاء مجلس الدولة، كان الاجتماع في مبنى مجلس الوزراء، وكان من بين الحاضرين جمال سالم، وصلاح سالم، ود . راشد البراوي، ود. السنهوري، ورشاد مهنا، وعبد الجليل العمري، وبهي الدين بركات، وسليمان حافظ .

وفي هذا الاجتماع استمرَّت المناقشة لساعات طويلة، حول ما يتبناه على ماهر، وحول ما يطالب به جمال سالم، وانتهى الاجتماع بالتصويت لصالح تحديد الملكية، بحد أقصى ٢٠٠ فدان .

وبالمناسبة صوَّت رشاد مهنا مع تحديد الملكية، بعد أن كان مع الضرائب التصاعدية، فقد تنازل مهنا عن رأيه وقال : " أنا أنزل على رأي الأغلبية " ووافق على المشروع .

أعد سليمان حافظ المشروع في صيغته النهائية ، ولكن ما إن دخل إلى مجلس الوزراء ، حتى بقي هناك وكأنه جثة هامدة ، ورغم أنني عارضت المشروع عندما قدم في مجلس القيادة إلا أنني أيَّدته أنا الآخر نزولاً على رأي الأغلبية ، وكان عليَّ أن أقف معه ، وكان عليَّ أن أتشكك في موقف علي ماهر من المشروع، لكن رغم ذلك أعطيناه مهلة أخرى وأخيرة لإخراج القانون ، لكنه لم يستجب .

وأحسسنا أن علي ماهر قد وقع تحت ضغط قوي من رجال الأحزاب ، وكبار السياسيين، والملاك ؛ لتعطيل القانون فقررنا إقالته ، وأقيل فعلاً ، وتوليت الوزارة بدلاً منه . كان ذلك في ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ." [1]

حدَّد قانون الإصلاح الزراعي نصاب الملكية فقضى بأنه لا يجوز لأي شخص أن يمتلك من الأراضي الزراعية أكثر من مائتي فدان، وله فوق ذلك أن يتصرف إلى

([1]) محمد نجيب " كنت رئيسا لمصر " مرجع سابق ص ١٥٨ ، ١٥٩.

أولاده في مساحة أخرى لا تزيد على مائة فدان ، وتوزع الأراضي المستولى عليها على صغار الفلاحين بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن فدانين ولا تزيد عن خمسة أفدنة .

وقد اعترض على صدور هذا القانون كبار الملاك، وجميع الأحزاب السياسية، ووزارة علي ماهر، واقترحوا فرض ضرائب تصاعدية على الأطيان أو رفع الحد الأقصى لملكية الفرد إلى خمسمائة فدان بدلاً من مائتي .

وأيَّدوا رفضهم بفتاوى دينية تُحرِّم انتزاع ملكية أي شخص إلا بحكم قضائي مبني على مسوغات شرعية لنزع الملكية . وفي مقابل هؤلاء المعارضين فإن رغبة قادة الثورة في نزع ملكية كبار الملاك الذين كانوا يمثلون مراكز قوى تؤثر على اتخاذ القرار، كما أن رجال الأحزاب كانوا من هؤلاء فكان تزاوج السلطة والمال سبباً في عدم صدور قرارات من شأنها تحقيق العدالة الاجتماعية فالمجتمع كان يتكون من ثلاث طبقات : حوالي نصف في المائة تملك وتحكم، وغالبية – عمال وفلاحين وحرفيين وصغار الموظفين– تعيش تحت خط الفقر، ونسبة صغيرة من الطبقة الوسطى[١] تحاول أن تحدث تغيرات في المجتمع : سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وفكرية، ولكنها لا تملك من سلاح إلا الأقلام والألسن، وكانت الطبقتان: الوسطى والدنيا تتعطشان للعدالة الاجتماعية وكان قانون الإصلاح الزراعي يمثل خطوة أولى لتذويب الفوارق الاجتماعية والحد من الطبقية .

يقول هيكل: " الأحزاب السياسية المصرية كلها ليست موافقة على الإصلاح الزراعي خصوصاً حزب الوفد، والأحرار الدستوريين .. فبقى فيه ملامح جبهة تتشكل: وزارة ومعها قوى أخرى بسبب قانون الإصلاح الزراعي ... وقيادة شارع متعطش إلى إصلاحات أساسية وريث جائع إلى ملكية الأرض لكنه مش متجسد في شيء يعني ما فيش حاجة تسنده إلا رغبة هؤلاء الضباط . [٢]

([1]) الطبقة الوسطى هي التي تقع بين الطبقة العليا والدنيا. فالمجتمع يتوزع على ثلاث طبقات أساسية، وهي : الطبقة العليا المتحكمة في صناعة القرار ووسائل الإنتاج ، والطبقة الدنيا هي التي تقبع اقتصاديّاً تحت مستوى خط الفقر ، واجتماعيّاً على هامش الحياة من الفلاحين والعمال والحرفيين ، والطبقة الوسطى هي التي تتوفر لها بعض أسباب العيش الكريم من خريجي المدارس والجامعات وتأخذ على عاتقها تطوير المجتمع وتقدمه وحل مشاكله وتنمية موارده واستقرار، كما هو الأمر بالنسبة للشرفاء من الكتَّاب والصحفيين والأدباء ، والمثقفين من المحامين والأطباء والمعلمين والضباط وغيرهم . هؤلاء هم عماد الأمة وأساس تقدمها ورفاهيتها . فحركات التحرر والاستقلال كانت من صنع هذه الطبقة ، كما أن عمليات التغيير السياسي والاجتماعي، في شكل ثورات وحركات ثقافية تنويرية، كانت أيضا من صنعهم .

([2]) محمد حسنين هيكل برنامج " مع هيكل " الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٦//٦/١.

تفشي الفوضى في البلاد

بدأت إرهاصات فوضى في البلاد فهناك رؤى مختلفة حول سياسة البلاد فهناك وزارة علي ماهر، ولجنة القيادة الثورة، والأحزاب السياسية، والجماهير، وليس هناك دستور معمول به، ولا نظام يرجع إليه بعدما سقط النظام المَلَكِي، وتوقف العمل بدستور ٢٣، وتعطُّل البرلمان .

وعن هذه المرحلة يقول هيكل على لسان عبد الناصر : " أنا فاكر كويس قوى أنه حوالي ٢٨/٢٧ أغسطس جمال عبد الناصر قال لي تقريباً ما مؤداه – وهو شايف كل الفوضى– أنا خايف لنكون عملنا في البلد مصيبة لأنه أنهينا وضعاً قائماً على أقل تقدير بصرف النظر عن تهاويه كان يمثل نوعاً من المرجعية القصر الملكي كان يمثل نوعاً من المرجعية وبعدين جبنا وضعاً آخر ليس له سند إلا اللي إحنا عملناه وإحنا مش جايين نعمل ده ببساطة كده ففيه .. والرجل وصل يقول لي أنا خايف نبقى عملنا في البلد مصيبة لأنه غيَّرنا أوضاع كانت على الأقل شبه ثابتة أو تبدو موجودة بأوضاع هلامية بأوضاع قلقة .. قلقة جداً يعني قلقة عند الأساس لأنه ممكن قوي الشعوب تقلق في أزمات لكن البنية الأساسية المتمثلة في دستور وفي قوانين وفي سلطات محددة وفي برامج موجودة تبقى قائمة لكن إحنا في ذلك الوقت الأرض أُخليت تقريباً من كل ما هو قائم فيما عدا الوجود الإنجليزي المتمثل في قناة السويس في القاعدة وما فيش سلطة عرش وما فيش سلطة وزارة وما فيش سلطة جيش لا تعرف هي عايزة إيه . " [١]

ويمكن أن نخلص من كلام هيكل وعبد الناصر ما يلي :

١– عدم وجود برنامج حقيقي جاءت الثورة لتطبيقه .

٢– رغبة علي ماهر في الاستئثار بالسلطة وحرمان الأحزاب الأخرى منها خاصة حزب الوفد لذا ماطل في إجراء الانتخابات البرلمانية .

٣– تودد الأحزاب ورجال السياسة للجنة قيادة الثورة طمعاً في كسب ثقتهم وتمهيداً لعودتهم لتقلد مناصب الحكم التي كانت لهم قبل الثورة .

٤– إحساس الضباط الأحرار أن القوى الأخرى التي ساعدت الثورة تسعى لميراث الثورة كالإخوان المسلمين، والشيوعيين . الكل يرغب في استغلال الثورة ورجالها للوصول للحكم .

([1]) محمد حسنين هيكل برنامج " مع هيكل " الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٦//٦/١.

٥- إحساس الضباط الأحرار بأنه إذا كان هذا هو موقف الساسة القدامى ورجال الأحزاب ، والقوى الوطنية الأخرى فلماذا لا يثورون عليهم كما ثاروا على الملك ؟ ويستولون على مقاليد الحكم كما استولوا على الجيش ؟ وهم الوطنيون المخلصون الذين إن قَصَّرت بهم خبرتهم السياسية في حكم البلاد فيشفع لهم إخلاصهم ووطنيتهم، ولا بأس عندما يستولون على الحكم من الاستعانة بمن يشاءون من رجال الساسة كوزراء أو مستشارين .

٦- إحساس الضباط أن الأمور صارت فوضى في البلاد ولم يعد هناك شرعية إلا الثورة فَلِمَ لا يستكملون ما بدءوا بتطهير البلاد من هؤلاء الطامعين الذي يريدون أن يثبوا على أكتافهم للوصول إلى الحكم .

إقالة وزارة على ماهر والبحث عن البديل

وإزاء هذا الوضع المتدهور رأى مجلس قيادة الثورة وجوب التخلص من وزارة علي ماهر التي ترى أنه إذا كانت ثمة ثورة فقد انتهت ، والتي تعرقل صدور قانون الإصلاح الزراعي، والتي لا يرضى عنها القانونيون المقربون من قادة الثورة .

ومن هنا جاء تحوُّل قادة الثورة من الاكتفاء بإصلاح الجيش ومساندة الساسة في إدارة البلاد والترفع عن تقلد المناصب السياسية إلى الرغبة في تولي مقاليد الحكم بأنفسهم وتطهير البلاد من الفساد والمفسدين .

وهكذا تغيَّرت نية بعض ضباط مجلس قيادة الثورة ، وهكذا تولَّدت لديهم رغبة السيطرة على الحكم . وهم الذين لم يفكروا فيه قط وهم يقومون بالثورة وهذا واضح من رأي الضباط في عرض علي ماهر دخول ثلاثة من الضباط في وزارته الثانية .

كان قرار مجلس قيادة الثورة عصبيّاً في اتخاذ عدة قرارات لإنهاء حالة الفوضى التي توشك أن تعم البلاد ، كان أول هذه القرارات إقالة وزارة علي ماهر، لكنهم لم يكن عندهم البديل يقول سليمان حافظ : " وطال الجدل مستمراً إلى بعد منتصف الليل طيب .. لكن عشان تطلَّعوا وزارة علي ماهر باشا لابد من اختيار بديل له مَن؟ " ويعلق هيكل قائلاً : " الحاجة الغريبة أن الناس اللي عملوا ده كله ما فكروش تفكير كامل – بما يؤكد عصبية التصرف – في مَن يجيء . سليمان حافظ قال لهم: علي ماهر أنتم شلتوه فعلاً لكن عايزين مين؟ فقالوا له نتصور أنك أنت تيجي رئيس وزارة فقال لهم أنا ما أقدرش وعلى أي حال إذا أردتم فأنا أرشح بدلاً مني السنهوري باشا،

ولم يكن أجدر منه لولاية الأمر في تلك الظروف العصيبة قال زعماء الحركة إنهم يُجلُّون السنهوري ويعرفون قدره ويعترفون بجدارته وقد لمسوا كل ذلك خلال اتصالهم به منذ قيام الحركة فكان ترشيحه موضع تفكيرهم. " [١]

أمريكا تعترض علي تولي السنهوري رئاسة الوزارة

يقول خالد محيي الدين موضِّحاً سبب عدول أعضاء مجلس الثورة عن ترشيح السنهوري الذي كانوا يُجلُّونه ويعترفون بجدارته : " كنا في جلسة لمجلس القيادة وأبلغنا الحارس الواقف على الباب أن على صبري يريد عبد الناصر لأمر هام عاجل ، وكان عبد الناصر منهمكاً في الحديث فخرجت أنا لأستطلع الأمر ، وكان علي صبري يُلِحُّ في مقابلة عبد الناصر فوراً وقلت له هذا مستحيل ، فألحَّ وقال إن الأمر هام جداً وعاجل للغاية فرفضت وقلت إنه من غير الممكن إخراج عبد الناصر من الجلسة فقال: إذن أبلغه وعلى وجه السرعة أن السفير الأمريكي غير راض عن اختيار السنهوري رئيساً للوزارة، فالأمريكيون يعتبرونه شيوعيّاً لأنه وقَّع على " نداء السلام " .. وكافري – السفير الأمريكي في مصر حينئذ – يقول إن الرأي العام الأمريكي يتعاطف الآن معكم، وهم يعتبرون أن كل من وقَّع على"نداء السلام" شيوعي فلا تخسروا الرأي العام الأمريكي بهذه السهولة .

دخلت إلى الاجتماع، وأبلغت الرسالة، وأنا منفعل جداً وقلت: إنني أرفض بشدة قبول هذا، لأن معناه الحقيقي أن السفارة الأمريكية تتحكم فينا وفي قرارنا وهذا أمر خطير جداً ، ورد جمال عبد الناصر بهدوء : وأنا أيضاً غير موافق . لكن الذي حدث بعد ذلك أنهم ناقشوا السنهوري وأبلغوه برأي السفير الأمريكي ولعلهم نقلوا له الأمر بحيث يدفعوه إلى الاعتذار ، وقد اعتذر فعلاً مبدياً دهشته .. وعلى أية حال اعتذر عبد الرزاق السنهوري حتى لا يسبب لنا حرجاً بل لعل البعض قد أحرجه لكي يتخذ موقف الاعتذار . " [٢]

عبد الناصر ومهادنة الأمريكان

وإن كانت استجابة مجلس قيادة الثورة لرغبة الأمريكان في إقصاء السنهوري عن رئاسة الوزراء يراها البعض – مثل خالد محيي الدين – تدخلاً سافراً في شئون مصر

([1]) محمد حسنين هيكل برنامج " مع هيكل " الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٤.
([2]) خالد محيي الدين " الآن أتكلم " مركز الأهرام للترجمة والنشر ص ١٨٩.

فإن سياسة عبد الناصر الهادئة كانت حكيمة في كسب تعاطف الأمريكان، فالثورة في حاجة لهم في معركتها مع الإنجليز .

حتى أن خالد محيي الدين – بعد أن هدأت ثورته – أيَّد عبد الناصر في كسب تعاطف الأمريكان " أود أن أقرر أنني لم أعتقد يوماً أن عبد الناصر كان خاضعاً للأمريكان، لكنه كان رجلاً يعرف كيف يتفاهم مع القوى المختلفة، بل ومع الأضداد، محاولاً أن يستخلص مصلحته هو من مثل هذا التفاهم .. ولعله حاول أن يفعل الشيء مع أمريكا، وهي قوى كبرى قادرة على التأثير المباشر على انجلترا التي كانت تتحول سريعاً من قوة كبرى إلى دولة عادية، ويجب أن نضع في الاعتبار أيضا أن الطرف الآخر– الاتحاد السوفيتي – كان يشن حملة عاتية، ويتهمنا بأننا انقلاب عسكري عميل لأمريكا، وعزفت كل الأحزاب الشيوعية باستثناء (حدتو) نفس عزوفه . وهكذا كان عبد الناصر يجد تفاهمه مع أمريكا مبرَّراً تماماً . " [١]

هذه المواقف هي التي قرَّبت الأمريكان من عبد الناصر وساعدته ليس فقط في جلاء الإنجليز عن مصر بل وعلى التخلص من محمد نجيب والوصول للحكم كما سنرى بعد ذلك .

نعود إلى حيرة مجلس القيادة في اختيار رئيس للوزراء خَلَفاً لعلي ماهر بعدما اعترضت أمريكا على السنهوري واستجيب لاعتراضها .

يقول خالد محيي الدين : " وبدأنا في البحث عن رئيس جديد للوزراء، واقترح نجيب أن نختار سليمان حافظ رئيساً للوزراء لكن سليمان حافظ رفض وقال بصراحة محمودة : إن مركزه ومكانته لا يسمحان له أن يخلف علي ماهر في موقع خطير كهذا، واقترح علينا أن نختار محمد نجيب رئيساً للوزراء وأن يكون هو نائباً لرئيس الوزراء، وبعد فترة يترك نجيب رئاسة الوزراء ليحل محله. " [٢]

قصة ترشيح محمد نجيب رئيسا للوزراء

ذكر محمد نجيب أن د . السنهوري رشَّح سليمان حافظ رئيساً للوزراء فلما رفض سليمان حافظ رشَّح السنهوري القائد العام للقوات المسلحة (محمد نجيب) :

([1]) نفسه ص ١٨٩.

([2]) خالد محيي الدين " الآن أتكلم " مرجع سابق ص ١٩٠.

" رُشِّح سليمان حافظ. وفي شجاعة قال سليمان حافظ إنني لا أستطيع أن أملأ الفراغ الذي سيتركه وراءه علي ماهر! ومرت علينا دقائق من الصمت ، وفجأة قال السنهوري: ولماذا لا نعيِّن القائد العام رئيساً للوزراء !

واعْتَرَضْتُ بشدة ، وقلت: هذا يتنافى مع المبدأ الذي اتفقنا عليه، وهو أن يبعد الجيش عن الحكم والسياسة . قال د. السنهوري : إن توليك الوزارة مع القيادة سيضمن التنسيق المفقود بينهما .

فقلت : لا .. إن تولي الوزارة من قِبَل ضابط يعد سابقة في تاريخنا الحديث، لا أحد يعرف إلى أين ستجر البلاد .

وانفضَّ الاجتماع، وقرر زملائي أن ينعقد مجلس القيادة وحده، لكني اعتذرت عن عدم حضور الاجتماع، وذهبت إلى مكتبي معلناً اعتراضي مرة ثالثة، وبعد قليل دخلوا عليَّ مكتبي وأعلنوا إصرارهم على تنفيذ القرار الذي اتخذوه وهو أن أتولى رئاسة الوزراء بجانب قيادة الثورة . وقبلت تنفيذ القرار لكن بشرط أن تنتهي مدتي في فبراير مع موعد الانتخابات الجديدة .. كانت وزارتي هي أول وزارة عسكرية في تاريخ مصر ، بعد وزارتي: محمود سامي البارودي، وأحمد عرابي في عهد الخديو توفيق، وكان هذا ما يفزعني ويثير قلقي في الواقع؛ فقد كنت أخشى أن يكون حكم العسكريين هو نقطة تحول في تاريخ حكم مصر ، لا تستطيع بعده أن تعود للحكم المدني الطبيعي، وكنت أخشى أن ينتقل النفوذ العسكري من الوزارة إلى كل شبر في الحياة المدنية .

لكن كل الظروف من حولنا كانت تدفعنا إلى الحكم .

وإن كنت قد أحسست أنني بوجودي على رأس الحكم سأتمكن من ضبط الأمور ، وسأتمكن من تحقيق التوازن الطبيعي بين الجيش والحكومة، بين العسكريين والمدنيين .

وشكَّلت الوزارة في يوم واحد، وتولى سليمان حافظ ، الذي أصبح نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية، تحديد أسماء المرشحين، والاتصال بهم، والتفاهم معهم، حتى أعلنت الحكومة الجديدة . " [1]

([1]) محمد نجيب " كنت رئيسا لمصر " مرجع سابق ص ١٦٤ ، ١٦٥.

أسباب اختيار نجيب رئيسا للوزراء

ويوجز سليمان حافظ أسباب اختيار محمد نجيب رئيساً للوزراء فيقول: " اقترحتُ أن يُعهَد بالوزارة إلى قائد الحركة محمد نجيب لأن المكانة التي كسبها داخل البلاد وخارجها تجعله أهلاً لأن يملأ الفراغ المتخلف عن علي ماهر باشا فحسب بل إن هذا الفراغ يضيق به . " [١]

إذن اختيار محمد نجيب كان اقتراح السنهوري – حسب رواية محمد نجيب– أو اقتراح سليمان حافظ – حسب رواية هيكل وسليمان حافظ وخالد محيي الدين وغيرهم – ولم يكن أبداً اقتراح أيٍّ من ضباط مجلس قيادة الثورة " من الحاجات الغريبة جداً أن بعض الناس يتصورون أن هؤلاء الشباب جاءوا وفي ذهنهم الحُكم، عندهم أخطاء كبرى أخرى لكن ليس بينها هذه النقطة في هذا الوقت في هذه الظروف كان أبعد شيء عن خواطرهم . " [٢]

إذن قبل حدوث إرهاصات فوضى في البلاد، وفشل علي ماهر في تحقيق أحلام الضباط، وقبل اقتراح سليمان حافظ اسم محمد نجيب رئيساً للوزارة بديلاً عن علي ماهر قبل هذا التوقيت لم يفكر الضباط في الحكم؛ لأنهم كانوا قد قطعوا على أنفسهم عهداً ألا يستغلوا نجاح الثورة في الوصول إلى الحكم .

حدث نقاش في لجنة القيادة حول تولي محمد نجيب رئاسة الوزارة ليس اعتراضاً على شخص نجيب إنما وفاء بالعهد الذي قطعوه على أنفسهم بعدم تولي الحكم فدورهم تطهير الجيش وإسناد الحكم لأهل السياسة والحكم .

وانتهت المناقشة إلى قبول الضباط اقتراح سليمان حافظ، ويشرح سليمان حافظ في مذكراته الأسباب التي جعلت الضباط يقبلون اقتراحه : " كنت يومئذ كما كان الناس جميعاً يعتقدون أن نجيباً هو قائد الحركة وأن أعضاء مجلس القيادة أركان حربه ولم أكن أنكر منه رجوعه إليهم فإن هذا شأن كل قيادة رشيدة لا ينال منها إيثارها للشورى ونزولها على مقتضاها، كما لم أنكر على أعضاء المجلس قيامهم بالعمل باسم قائدهم .. ولقد رأيت من حدْب نجيب على صحبه وبرِّه بأصحابه وتوقير هؤلاء له ومحبتهم

---

(1) محمد حسنين هيكل برنامج " مع هيكل " الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٦//٦/١.
(2) نفسه .

إياه ما يجاوز حدود ما بين القائد وأركان حربه إلى ما بين الوالد وولده .. هذا ما جرى عليه هؤلاء الشبان من إنكار ذواتهم إلى جانب نجيب فقد تخلُّوا له عنها وأذابوها في شخصه عاملين تحت لوائه وهم ينسبون عملهم له ويردُّون كل تصرف إليه على صورة كانت موضع إعجاب الناس طُرًا فلم يكن أحد من الناس يعلم شيئاً عن مجلس القيادة وأعضائه بل كان الأمر كله لقائد الحركة . " [١]

***

([1]) محمد حسنين هيكل برنامج " مع هيكل " الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٦//٦/١.